SHR
EL SHEHAB FOR HUMAN RIGHTS

المشهد الحقوقي 2025

انتهاكات تحت مجهر القوانين الوطنية والعهود الدولية

المشهد الحقوقي 2025 - أرقام وحقائق

انتهاكات تحت مجهر القوانين الوطنية والعهود الدولية

تعريف بمركز الشهاب

مركز الشهاب لحقوق الإنسان هو مركز حقوقي تطوعي يعمل كمنصة رصد وتحليل للانتهاكات الحقوقية والسياسية والاجتماعية في مصر، ملتزمًا بمبادئ حقوق الإنسان والعدالة والشفافية، يسعى المركز إلى توثيق الانتهاكات بكافة أشكالها، ورصد الانتهاكات الفردية والمؤسسية، وتقديم التحليل القانوني والفني؛ لبيان مدى التزام الدولة بالقوانين الوطنية والعهود الدولية التي صدقت عليها، ويقوم المركز بدور وطني وأداء قومي في تعزيز الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان، ودعم الضحايا، والمساهمة في تطوير السياسات العامة بما يضمن احترام الحقوق الأساسية لكل فئات المجتمع، مع التركيز على حماية النساء والأطفال والمدافعين عن الحقوق المدنية والسياسية.

SHR
EL SHEHAB FOR HUMAN RIGHTS

الفهرس

الفصل الأول :

المقدمة العامة للتقرير.

الهدف من التقرير ومنهجيته.

مصادر البيانات وآليات الرصد والتوثيق.

الفصل الثاني/ انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية:

المحور الأول: الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، والمعارضة السياسية.

المحور الثاني: الانتهاكات ضد حرية الرأي والتعبير.

المحور الثالث: الانتهاكات ضد المتظاهرين والتجمعات السلمية.

المحور الرابع: أوضاع السجون وأماكن الاحتجاز.

الفصل الثالث/ الانتهاكات ضد النساء.

المحور الأول: انتهاكات الفضاء الرقمي.

المحور الثانى: الانتهاكات الجسدية والقتل ضد النساء.

المحور الثالث: الانتهاكات السياسية ضد النساء.

الفصل الرابع / الانتهاكات ضد الأطفال.

المحور الأول: التحرش ضد الأطفال .

المحور الثاني : ظاهرة أطفال الشوارع .

الفصل الخامس / القراءة العامة لمشهد الانتهاكات خلال العام .

المحور الأول: الاتجاهات العامة تصاعد / تراجع .

المحور الثانى: الفئات الأكثر تضررا.

المحور الثالث: الدلالات السياسية والحقوقية.

الفصل السادس / التوصيات.

الفصل السابع / الملاحق.

الجداول البيانية.

قائمة المصادر.

الفصل الأول

المقدمة العامة للتقرير و الهدف من التقرير ومنهجيته وبيان مصادر البيانات وآليات الرصد والتوثيق.

مقدمة .....

_ بادىء ذي بدء... إن حقوق الإنسان لا يمكن اعتبارها مجرد نصوص قانونية مجردة، بل هي الضمانة الأساسية لحياة كريمة، بل وحماية كيان الفرد والمجتمع، كما إن ممارسة كل فرد لحقوقه السياسية، والمدنية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، يجب أن تكون تحت حماية قانونية عادلة ومنصفة، لا قمعية أو تعسفية.

_ في سبيل حماية الفرد وحقوقه الأساسية، سعى المشرع على المستوى الوطني إلى ابتكار أطر قانونية وتشريعات وطنية تهدف إلى ضمان الحقوق والحريات، ووضع الضوابط التي تقي من التجاوزات التعسفية. ومع تصاعد الانتهاكات في بعض الدول، تكاتفت المجتمعات الدولية على مستوى عالمي لإنشاء عهود واتفاقيات دولية تمنح سلطة رقابية مستقلة لمواجهة الحكومات القمعية، وضمان التزامها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبهذه الجهود المشتركة، أصبح من الممكن رسم خطوط حماية واضحة للفرد، ومساءلة الدولة حين تنتهك حقوق المواطنين، سواء في الحريات المدنية والسياسية، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومع ذلك، تشير التقارير الصادرة عن مؤسسات حقوقية عالمية ووطنية إلى استمرار الانتهاكات والقيود غير المشروعة على الحريات الأساسية، مما يحرم الأفراد من ممارسة حقوقهم بحرية، ويؤثر على تنمية المجتمع بأكمله، وهذه الانتهاكات تتجلى في الاعتقالات التعسفية، التضييق على المدافعين عن ا لحقوقِ، القمع الرقمي، واستهداف النساء والأطفال بشكل مباشر أو غير مباشر، الأمر الذي يستدعي معه رصدا دقيقًا وموثقًا، وتحليلاً حقوقيا يعكس الواقع على الأرض، ويلقي الضوء على الفجوات القانونية والتقصير المؤسسي، ويقدم صوتًا لأولئك الذين تم إسكاتهم بالقوة أو الخوف.

أهداف التقرير ....

1/ توثيق الانتهاكات الحقوقية والمدنية والسياسية والاجتماعية التي وقعت خلال عام 2025.

2 / تحليل مظاهر الانتهاك المختلفة وتأثيرها على حقوق الإنسان والفئات الأكثر تضررا، بما في ذلك معتقلى الرأى، وأوضاعهم داخل السجون، والانتهاكات ضد النساء، وبالأخص في الفضاء الرقمي، والانتهاكات السياسية ضدهم، وزيادة معدلات التحرش ضد الأطفال، والمدافعون عن الحقوق والحريات.

3 / كشف الثغرات القانونية والمؤسسية في حماية الحقوق والحريات الأساسية.

4 / رفع وعي المجتمع حول الانتهاكات وحقوق الضحايا، بما يعزز المشاركة المجتمعية الفاعلة.

4 / دعم الجهود الوطنية والدولية في مجال حماية حقوق الإنسان من خلال مقارنة الأداء الوطني مع الالتزامات الدولية.

5 / تقديم توصيات عملية للجهات المعنية لضمان حماية الحقوق والحريات وتعزيز سيادة القانون.

6 / مناشدة الجهات المعنية: يعد هذا التقرير نداء رسمياً للجهات الحقوقية وصناع القرار والمؤسسات ذات السلطة والتأثير لسماع صوت الضحايا، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الانتهاكات، وضمان حماية الحقوق والحريات، وتعزيز سيادة القانون والعدالة الاجتماعية، وتحقيق المساءلة الفعلية لكل من يخرق حقوق الإنسان.

آليات الرصد والتوثيق...

يقوم مركز الشهاب لحقوق الإنسان بجمع البيانات من مصادر أولية وثانوية منها تقارير المؤسسات الحقوقية، الشهادات الميدانية، وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية، والمصادر الرقمية، وشكاوى الأهالي والمواطنين التي وصلت إلى المركز، والتي توثق الانتهاكات الواقعية التي يواجهها الأفراد في حياتهم اليومية، وتمثل مصدرا مهما لرصد الانتهاكات على الأرض.

كذلك يقوم بتحقق دقيق من الوقائع قبل إدراجها ضمن التقرير، مع تصنيف الانتهاكات حسب النوع والفئة المتضررة.

كما يقوم المركز بالتحليل الحقوقي والقانوني لتقديم رؤية متكاملة حول الانتهاكات ومدى الالتزام بالقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية.

الفصل الثاني

انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية

المحور الأول:

الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضة السياسية.

_ يشكل المدافعون عن حقوق الإنسان والمعارضون السياسيون خط الدفاع الأول عن الحريات والحقوق الأساسية في المجتمع، إلا أنهم غالبا ما يكونون هدفًا مباشرا للقمع والملاحقة.

ملامح الانتهاكات ....

_ شهد العامان الأخيران تصاعداً ملحوظًا في حجم الانتهاكات الموجّهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر، وفق ما وثّقته منظمات حقوقية محلية ودولية. وبرغم صعوبة الوصول إلى المعلومات في ظل القيود المفروضة على المجتمع المدني، إلا أن ما تمكّنت التقارير من رصده يكشف نمطًا منهجيا في استهداف النشطاء، والمحامين، والصحفيين، وكل من يعبر عن رأي أو يمارس نشاطًا حقوقيا.

_ فقد وثّقت لجنة العدالة (CFJ) ضمن تقريرها عن الربع الثاني من عام 2025 استمرار سياسة الاستهداف الأمني للمدافعين عن حقوق الإنسان، سواء عبر الاعتقال التعسفي، أو الحبس الاحتياطي المطول، أو التضييق الإداري والأمني على المؤسسات المستقلة، وشمل التقرير توثيق اعتقال محامين حقوقيين بارزين مثل أيمن عصام وسيف ممدوح، إلى جانب استمرار احتجاز عدد آخر من الحقوقيين في ظروف وصفت بأنها "غير إنسانية" مع تدهور ملحوظ في أوضاعهم الصحية داخل مقار الاحتجاز، كما رصد التقرير ذاته تعرض مدافعين آخرين لأشكال متنوعة من الانتهاكات، بينها التشهير الإعلامي، والمنع

من السفر، والتهديد المباشر، وهي ممارسات باتت جزءا من منظومة الضغط الرسمية وغير الرسمية على النشطاء.

_ وفي سياق متصل، أشارت منظمة العفو الدولية (Amnesty International) في تقرير صادر منتصف عام 2025 إلى اعتقال ما لا يقل عن 119 شخصا من المدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين وأصحاب الرأي، على خلفية التعبير السلمي، أو الدعوة لاحتجاجات عامة، وأكد التقرير أن بعض المحتجزين لم يكن لهم أي نشاط سياسي منظم، بل اقتصر دورهم على التعبير عن آرائهم على وسائل التواصل الاجتماعي فقط، ما يعكس توسع دائرة الاستهداف لتشمل المواطنين العاديين وليس فقط النشطاء والمؤثرين.

_ أما على مستوى أوضاع الاحتجاز، فقد كشفت لجنة العدالة في تقريرها السنوي لعام 2023 عن توثيق 3,537 انتهاكا داخل 49 مقر احتجاز مختلف في مصر، شملت حالات تعذيب، وإهمال طبي، ووفاة محتجزين، وسوء معاملة منهجية. ومن بين هذه الحالات، نسبة كبيرة تخص نشطاء ومدافعين عن حقوق الإنسان جرى احتجازهم على خلفية آرائهم أو أنشطتهم المدنية، وتشير هذه الأرقام — برغم محدوديتها — إلى حقيقة واحدة: أن استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر لم يعد حالات متفرقة، بل نمطًا ممنهجا يستهدف خنق المجال العام، وتقويض قدرة المجتمع المدني على العمل الحقوقي، وما خفي أعظم، فهناك مئات الحالات التي لم تصل إلى العلن خوفًا من الانتقام الأمني وغياب الشفافية داخل مقار الاحتجاز.

وتأتي الانتهاكات الموجّهة ضدّ المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضة السياسية مخالفة بصورة صريحة لمواد الدستور المصري والالتزامات القانونية الوطنية والدولية التي ألزمت الدولة بحمايةَ الحق في الحرية، السلامة البدنية، المشاركة العامة، وعدم التعرض للتعذيب أو الاحتجاز التعسفي أو المنع من التنقل.

المحور الثاني :

الانتهاكات ضد حرية الرأى والتعبير .

_ شهدت مصر خلال عام 2025 سلسلة من الانتهاكات الممنهجة التي طالت حرية الرأي والتعبير، سواء على الأرض أو عبر الفضاء الرقمي، ضد الصحفيين، المدونين، مناصري حقوق الإنسان، وصناع المحتوى. وتؤكد منظمات حقوقية محلية ودولية أن هذه الانتهاكات لا تمثل مجرد أحداث معزولة، بل نمطًا متكررا من التضييق على الحريات الأساسية.

ملامح الانتهاكات ....

_ وثّقت منظمة هيومن رايتس ووتش تنفيذ حملة واسعة ضد صانعي المحتوى الرقمي بين يوليو وأغسطس 2025، حيث اعتقل أو حوكم ما لا يقل عن 29 شخصا بسبب محتواهم المنشور على مواقع التواصل الاجتماعي، من بينهم 19 امرأة وطفل واحد، بتهم فضفاضة تتعلق بـ "انتهاك القيم الأسرية" و"تعريض المجتمع للخطر" بموجب قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018، وهي تهم تستخدم غالبا لقمع التعبير الرقمي المستقل. Human Rights Watch

_ في مايو 2025، وثّق حقوقيون من منظمات العفو الدولية، ومؤسسة حرية الفكر والتعبير (AFTE) واقعة استدعاء واحتجاز المدير التنفيذي لمؤسسة حرية الفكر والتعبير محمد عبد السلام في مطار القاهرة لفترة زمنية ، ومصادرة جواز سفره والتحقيق معه دون أسباب قانونية واضحة بسبب نشاطه الحقوقي المشروع ما يؤكد تصاعد المضايقات الأمنية ضد الحقوقيين الذين يدافعون عن حرية التعبير._ Human Rights Watch

_ وفي إطار الملاحقات القضائية الواسعة، تدين منظمات حقوقية استمرار الاستهداف الأمني والقضائي لموقع "مدى مصر" والإعلام المستقل، حيث جرى استدعاء رئيسة التحرير لينا عطا الله، للتحقيق أمام نيابة أمن الدولة العليا فى أغسطس 2025 في قضية جنائية متعلقة بتقارير استقصائية عن أوضاع السجون، في مؤشر واضح على استخدام التهديدات القضائية لوقف التغطية الإعلامية الحرة، كما تشير

التقارير إلى أن ما لا يقل عن 26 صحفيا وصحفية لا يزالون رهن الحبس على خلفية قضايا تتعلق بمهنتهم الصحفية أو نشاطهم الإعلامي، فضلاً عن إدراج ما لا يقل عن 14 إعلاميا في الخارج في قوائم الإرهاب، الأمر الذي يوسع نطاق القمع ليشمل الأصوات النقدية خارج البلاد. eipr.org

_ كما تم رصد حالات متعددة من القبض والاحتجاز والتحقيق مع مواطنين وصحفيين على خلفية انتقادهم لمسؤولين محليين أو تناول قضايا عامة، وقد وثّقت تقارير إعلامية محلية حالة اعتقال صحفي بأخبار اليوم لانتقاده إدارة محلية في محافظة دمياط، وتهديدات مشابهة بحق نشطاء مختصين بالنقد الاجتماعي والسياسي. العربي الجديد

_ وتطرح هذه الأرقام والحالات صورة عامة مفادها أن حرية التعبير في مصر تُواجه ضغوطًا متزايدة تمس جوهر الحق في التعبير، سواء عبر توسيع نطاق تهم مثل " انتهاك القيم" و"خطر على الآداب العامة" على الفضاء الرقمي، أو من خلال الاستدعاءات والتحقيقات الأمنية والملاحقات القضائية ضد الإعلاميين والنشطاء الصحفيين.

المحور الثالث :

الانتهاكات ضد المتظاهرين والتجمعات السلمية.

_ شهدت الساحة العامة خلال 2025 موجات متكررة من التدخّل الأمني لمنع أو تفريق أو ملاحقة المتظاهرين، خصوصا في تجمعات تضامنية مع غزة أو احتجاجات محلية، وترصد تقارير حقوقية وإخبارية عددا من الأنماط المتكررة، منها توقيفات قبل الوصول إلى أماكن التجمع، اعتقالات ميدانية أثناء الفعاليات، ترحيل ومصادرة للحضور الأجانب، واعتداءات جسدية على المشاركين.

_ ففي فعالية المسيرة العالمية إلى غزة (يونيو 2025) وثّقت منظمات حقوقية دولية وصحفية اعتقالات واحتجازات لعشرات المواطنين والنشطاء على خلفية المشاركة أو التعبير عن التضامن، وذكرت أن السلطات استخدمت تهما واسعة (نشر أخبار كاذبة، الانضمام إلى جماعات إرهابية، تهديد الأمن العام)

لتبرير الاعتقالات والملاحقات القضائية. كما وثّقت تقارير منظمة هيومن رايتس ووتش اعتقال "عشرات" من المتظاهرين والنشطاء خلال 2025. Human Rights Watch

_ سجلت جهات رصد مؤسساتية أن الأجهزة الأمنية اعتمدت على الاقتحامات قبل المظاهرات، واستخدام القوة المفرطة أثناء التفريق، بما في ذلك ضرب واحتجاز مؤقت، واحتجاز على ذمة قضايا تتعلق بالأمن القومي. أيضاً تقارير المراقبة الدولية تحدثت عن عمليات احتجاز وتفتيش ومصادرة، خاصة خلال فعاليات دولية أو تجمعات حساسة.

_ من حيث الحجم الإجمالي للضحايا أو المعتقلين السياسيين، الذين لازالوا في الحبس الاحتياطي، تشير التقارير السنوية إلى أن آلاف الأشخاص ظلّوا محتجزين لأسباب سياسية خلال السنوات الأخيرة، بينما تستمر الاعتقالات الجديدة، لكن الأرقام الدقيقة للمحتجزين على خلفية تظاهرات 2025 تختلف بين مصادر الحقوقيين والإعلام ويجب التعامل معها كأرقام رصد (ما تم توثيقه)، لا كإحصاء شامل لكل حالات الاعتقال.

القوانين والآليات القانونية/الإدارية المستخدمة لتقييد التظاهر ....

_ الاحتجاجات في مصر تقابلها أدوات قانونية وتنفيذية عدة تُستخدم في تقييد الحق في التجمع السلمي، أبرزها:

1/ قانون تنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهر رقم 107 لسنة 2013، والذى يشترط إخطارا مسبقًا ويمنح جهات الأمن صلاحيات منع أو تغيير مسار التظاهرات أو تفريقها، ونصوصه تتضمن عقوبات لحالات التجمهر دون إخطار. هذا القانون اعتُبِر من قبل منظمات حقوقية تقييديا ويستخدم عمليا لمنع التجمعات.

2/ قانون العقوبات الذي ينص على أنه تُستدعى مواد متعلقة بالتجمهر، نشر أخبار كاذبة، الإخلال بالأمن، وتُطبق في كثير من الأحيان على منظّمي أو المشاركين في التجمعات، ما يزيد خطر التجريم الجنائي بدلًا من حماية الحق.

3/ قانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015 لاسيما لقضايا الإرهاب، لكن تسجل حالات سابقة استخدمت فيها صلاحياته أو تفسيرات واسعة لاتهامات «الإرهاب» ضد متظاهرين أو منظمين، ما يرفع درجة العقوبة ويخّول القضاء والنيابة صلاحيات أوسع.

4/ إجراءات تنفيذية أمنية وقرارات إدارية تشمل إعلان مناطق محظورة في مناسبات أو حول منشآت حساسة، منع الوصول إلى مناطق محددة مثل رفح/سيناء في أحداث التضامن مع غزة، وتكثيف نقاط التفتيش واحتجاز المسافرين أو ترحيل الأجانب المشاركين في فعاليات، تقارير إخبارية كشفت عن ترحيل واحتجاز مشاركين أجانب ومحليين خلال فعاليات.

المحور الرابع ..

أوضاع السجون وأماكن الاحتجاز.

_ شهد عام 2025 تصاعداً خطيراً في حجم الانتهاكات داخل السجون وأماكن الاحتجاز في مصر، وفق ما وثّقته منظمات محلية ودولية واستغاثات وشكاوى أهالى الضحايا، وعلى الرغم من التزامات الدولة الدستورية والقانونية بضمانِ كرامة المحتجزين، ومعاملتهم معاملة إنسانية، فإن الواقع داخل مقار الاحتجاز يعكس نمطاً ممنهجاً من الإهمال، وسوء المعاملة، والحرمان من الحقوق الأساسية، ما جعل السجون المصرية واحدة من أكثر الملفات الحقوقية إثارة للقلق هذا العام.

أولًا أرقام تكشف حجم الانتهاكات :-

_ أصدرت لجنة العدالة (CFJ) تقريرا منتصف 2025 وثّقت فيه 1419، انتهاكاً داخل 30 مقار الاحتجاز في 13 محافظة خلال النصف الأول من العام، تضمنت الانتهاكات: الإهمال الطبي الجسيم، سوء المعاملة والعنف المباشر، الإخفاء القسري، الحرمان من الزيارات، الاحتجاز في ظروف غير إنسانية.

_ وفي تقرير آخر لمركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب بعنوان "حصاد قهر" صدر في مايو 2025، تم تسجيل 426 انتهاكا في شهر واحد فقط ، منها 13 حالة وفاة نتيجة الإهمال الطبي أو التعذيب، 89 حالة تعذيب، 77 حالة إهمال طبي، عشرات حالات الإخفاء القسري والانقطاع التام عن الزيارات.

_ كما أكدت تقارير صادرة عن العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، استمرار احتجاز عشرات النشطاء والمعارضين في ظروف قاسية، وحرمانهم من العلاج، وغياب آليات الإشراف القضائي الفعال.

ثانيا / أنماط الانتهاكات الممنهجة داخل السجون وفق وحدات رصد مركز الشهاب :-

الإخفاء القسري – الجريمة المستمرة :-

تزايدت معدلات الإخفاء القسري خلال عام 2025 بصورة لافتة، حيث سجلت التقارير الحقوقية 1511 حالة اختفاء قسري منذ 1 يناير وحتى نهاية نوفمبر 2025، ولايهدف الإخفاء القسري فقط لإسكات المعارضة ، بل يستخدم كأداة لبث الخوف وتعطيل أي تحرك مجتمعي، ويتم خارج إطار القانون تماما وبدون رقابة قضائية فعالة. وتوزّعت حالات الإخفاء القسري شهريا كالآتي:

يناير: 135 حالة اختفاء قسري.

فبراير: 154 حالة اختفاء قسري، مارس: 125 حالة اختفاء قسري.

أبريل: 109 حالة اختفاء قسري، مايو: 213 حالة اختفاء قسري.

يونيو: 134 حالة اختفاء قسري، يوليو: 250 حالة اختفاء قسري.

أغسطس: 107 حالة اختفاء قسري، سبتمبر: 106 حالة اختفاء قسري.

أكتوبر: 81 حالة اختفاء قسري، نوفمبر: 97 حالة اختفاء قسري.

ديسمبر: ..... حالة اختفاء قسري.

الإخفاء القسري في مصر جريمة القرن

بدأت الظاهرة منذ اللحظة الأولي لانقلاب 3 يوليو 2013

توزيع حالات الاختفاء القسري سنويا

السنة	عدد حالات الاختفاء القسري
2013 - 2014	560 حالة إخفاء قسري
2015	1720 حالة إخفاء قسري
2016	1300 حالة إخفاء قسري
2017	2171 حالة إخفاء قسري
2018	905 حالة إخفاء قسري
2019	1523 حالة إخفاء قسري
2020	3045 حالة إخفاء قسري
2021	1536 حالة إخفاء قسري
2022	1887 حالة إخفاء قسري
2023	2456 حالة إخفاء قسري
2024	1882 حالة إخفاء قسري
2025	1511 حالة إخفاء قسري

_ وبالمقارنة التاريخية، بلغ إجمالي المختفين قسريا منذ 2013 وحتى 2025 نحو 52398 شخصا، وهو رقم يعكس استمرار الظاهرة وتحولها إلى سياسة أمنية ممنهجة.

ثانيا: أحكام الإعدام – تصاعد في أرقام التنفيذ والمؤبد .

وفق أجهزة الرصد الحقوقية، وبلاغات أهالى الضحايا يتضح الآتى :-

أصدار ما يقرب من 1600 حكم بالإعدام، جرى تنفيذ 105 حكم إعدام منها، كما شهد عام 2024-2025 تثبيت أحكام إعدام في عدد من القضايا السياسية مثل قضية اقتحام شرطة حلوان، أحداث

المنصة، خلية العجوزة، خلية الإسماعيلية، وتعكس هذه الأرقام توسعا في استخدام الإعدام ضد متهمين في قضايا تتعلق بالرأي أو النشاط السياسي.

ثالثًا: جريمة "التدوير" – السجن بلا نهاية :-

_ واحدة من أكثر الانتهاكات انتشارا في 2025 هي ما يعرف بجريمة التدوير، وهي إعادة فتح قضية جديدة للمحتجز نفسه فور صدور قرار إخلاء سبيله، باستخدام نفس الاتهامات أو اتهامات مشابهة، بهدف إبقائه في السجن إلى أجل غير مسمى، بغرض كسر إرادة المحتجز وإحباط أسرته ومحاميه، وإطالة فترات الحبس الاحتياطي بلا سقف زمني، والالتفاف على قرارات النيابة أو المحكمة بإخلاء السبيل.

_ جريمة التدوير أصبحت أداة كاملة داخل المنظومة، حيث يتم استدعاء المحتجز من داخل السجن قبل تنفيذ قرار الإفراج، ثم ضمه لقضية جديدة، بحسب الأرقام الموثقة، تم توثيق 2744 واقعة تدوير، بين 2018 حتى نهاية 2021، منها 1732 رجلًا و32 أمرأة و 33 قاصرا، وفي الفترة نفسها تم تدوير 17 صحفيا، 43 محاميا، 28 طبيبا ، 10 أعضاء هيئة تدريس، 178 طالبا.

_ وخلال عام 2023 وحده تم توثيق 229 واقعة تدوير، وفي النصف الأول من 2024 فقط سجلت 206 واقعة تدوير.

رابعا: الإهمال الطبي – القتل البطيء داخل السجون .

_ يعد الإهمال الطبى واحدًا من أخطر الانتهاكات داخل السجون ومن مظاهره: حرمان مرضى الضغط والسكر والقلب من العلاج، التأخر في نقل الحالات الطارئة إلى المستشفيات، غياب الرعاية الصحية التخصصية، استخدام الإهمال الطبي كأداة لإضعاف المحتجزين أو معاقبتهم، ولم يقف الأمر عند حد الإهمال داخل السجون، بل امتد ليصل إلى القتل غير المباشر الناتج عن الإهمال الطبى، وسجلت 941 حالة وفاة، بحسب تعداد رقمى بإجمالي حالات الوفيات نتيجة الإهمال الطبي منذ 2013 وحتى 2025، وفي عام 2025 وحده سجلت 38 حالة.

تعداد حالات الوفيات نتيجة الإهمال الطبي في السنوات السابقة ....

سجلت جهات الرصد 73 حالة وفاة ناتجة عن الإهمال الطبي منذ يوليو 2013.

و 166 حالة وفاة في عام 2014.

و185 حالة وفاة في عام 2015.

و 121 حالة وفاة في عام 2016.

و50 حالة وفاة في عام 2017.

و36 حالة وفاة في عام 2018.

و 40 حالة وفاة في عام 2019.

و 73 حالة وفاة في عام 2020.

و40 حالة وفاة في عام 2021.

و40 حالة وفاة في عام 2022.

و 32 حالة وفاة في عام 2023.

و 27 حالة وفاة في عام 2024.

و 54 حالة وفاة في عام 2025.

حصر بأسماء الوفيات نتيجة الإهمال الطبي/ التعذيب داخل السجون عام 2025

	الاسم واللقب	العمر	تاريخ الوفاة	مكان الاحتجاز / الوفاة	المحافظة	الصفة / المهنة	سبب الوفاة
1	المهندس عبد السلام صدومة	—	2 يناير 2025	مستشفى أم المصريين	الجيزة	مهندس	إهمال طبي متعمد
2	محمد سليم سلمي	23	مطلع يناير 2025	قسم شرطة قليوب	القليوبية	—	تعذيب
3	سعد السيد مدين	57	يناير 2025	سجن برج العرب	الإسكندرية	موجه لغة عربية	إهمال طبي
4	متولي أبو المجد	57	16 يناير 2025	سجن جمصة	الدقهلية	مقاول	إهمال طبي
5	المهندس أحمد محمد جبر	43	19 يناير 2025	مستشفى جامعي	الإسكندرية	مهندس كيميائي	إهمال طبي
6	هشام الحداد	—	1 فبراير 2025	سجن العاشر من رمضان	الشرقية	—	إهمال طبي
7	الباحث خالد أحمد مصطفى	63	18 فبراير 2025	سجن العاشر من رمضان	الشرقية	باحث – جامعة الأزهر	إهمال طبي
8	المهندس نبيل فرفور	65	27 فبراير 2025	مستشفى الأورام	—	مهندس	إهمال طبي
9	محمد عبد الرازق أحمد	—	29 مارس 2025	سجن دمنهور (الأبعادية)	البحيرة	—	إهمال طبي
10	الأستاذ عبد الفتاح عبيدو	60	2 أبريل 2025	سجن جمصة	الدقهلية	مدرس أول بالأزهر	إهمال طبي
11	محمد هلال	32	9 أبريل 2025	سجن بدر 3	القاهرة	طالب هندسة	تعذيب
12	محمود أسعد	26	12 أبريل 2025	قسم شرطة الخليفة	القاهرة	—	تعذيب
13	ياسر الخشاب	—	أبريل 2025	سجن وادي النطرون	البحيرة	رجل أعمال	إهمال طبي

14	حمدي يسري	62	20 أبريل 2025	سجن العاشر من رمضان	الشرقية	—	إهمال طبي
15	معتقل مجهول الهوية	—	أبريل 2025	سجن برج العرب	الإسكندرية	—	ظروف غامضة
16	سعد أبو العينين	—	أبريل 2025	سجن العاشر من رمضان	المنوفية	—	إهمال طبي
17	بلال رأفت محمد علي	55	8 مايو 2025	قسم منيا القمح	الشرقية	—	إهمال طبي
18	الأستاذ أحمد عبد العال الجندي	62	11 مايو 2025	سجن وادي النطرون	البحيرة	مدرس لغة إنجليزية	إهمال طبي
19	عبدالرحمن محمد حسن	45	19 مايو 2025	قسم السيدة زينب	القاهرة	—	تعذيب
20	عبدالعزيز عبدالغني محمد	62	23 يونيو 2025	مركز شرطة أولاد صقر	الشرقية	صف ضابط متقاعد	إهمال طبي
21	جمال أحمد الصاوي	70	24 يونيو 2025	ليمان المنيا	المنيا	—	إهمال طبي
22	رضا علي منصور	60	13 يوليو 2025	سيارة ترحيلات	—	—	إهمال طبي

23	الدكتور محمد سالم غنيم	57	18 يوليو 2025	سجن وادي النطرون 440	البحيرة	طبيب	إهمال طبي
24	أيمن صبري	21	25 يوليو 2025	قسم شرطة بلقاس	الدقهلية	طالب	تعذيب
25	كريم محمد عبده	25	27 يوليو 2025	قسم شرطة الصف	الجيزة	—	إهمال طبي
26	الشيخ بريد شلبي	—	يوليو 2025	مقر الأمن الوطني	كفر الشيخ	رجل دين	تعذيب
27	عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن	—	2 أغسطس 2025	قسم العمرانية	الجيزة	—	تعذيب
28	رجب ثابت	—	4 أغسطس 2025	محبسه	بني سويف	—	إهمال طبي
29	الدكتور ناجي علي البرنس	69	5 أغسطس 2025	سجن بدر 3	القاهرة	طبيب	إهمال طبي
30	الدكتور عاطف محمود زغلول	52	8 أغسطس 2025	مستشفى (من أبو كبير)	الشرقية	طبيب	إهمال طبي
31	تامر حسني عبد الحميد دسوقي	56	11 أغسطس 2025	ليمان المنيا	المنيا	—	إهمال طبي
32	وائل يوسف خيري بشارة "كيرلس"	20	13 أغسطس 2025	قسم الأهرامات	الجيزة	—	تعذيب
33	علي حسن عامر	77	15 أغسطس 2025	سجن وادي النطرون	البحيرة	—	إهمال طبي
34	حازم فتحي	—	16 أغسطس 2025	سجن نجع حمادي	قنا	—	تعذيب
35	رمضان السيد حسن "إسلام"	—	16 أغسطس 2025	قسم المنشية	الإسكندرية	—	تعذيب
36	محمد أحمد سعد "الصاوي"	—	16 أغسطس 2025	قسم المنشية	الإسكندرية	—	إهمال طبي
37	وليد أحمد طه	—	16 أغسطس 2025	قسم ثاني شبرا الخيمة	القليوبية	—	تعذيب

38	مواطن مجهول	—	16 أغسطس 2025	قسم المنشية	الإسكندرية	—	تعذيب
39	زوجة المواطن	—	16 أغسطس 2025	قسم المنشية	الإسكندرية	—	تعذيب
40	محرم فؤاد علي عزب	50	20 أغسطس 2025	عقب اعتقاله	—	—	تعذيب
41	سيف إمام	23	أغسطس 2025	قسم عين شمس	القاهرة	—	تعذيب
42	مهند أحمد عبد العظيم الفقي	30	أغسطس 2025	مركز شرطة منوف	المنوفية	—	تعذيب
43	السيد عبد الله عطوة	61	27 أغسطس 2025	مستشفى الأحرار	الشرقية	—	إهمال طبي
44	إبراهيم عيد صقر	63	3 سبتمبر 2025	سجن وادي النطرون	البحيرة	—	إهمال طبي

45	مصطفى	35	5 أكتوبر 2025	قسم شرطة المرج	القاهرة	موظف تموين	تعذيب
46	خليل محمد أبو هبه	35	8 أكتوبر 2025	قسم ثالث المحلة	الغربية	تاجر سيارات	تعذيب
47	أحمد حامد بشندي	68	10 أكتوبر 2025	سجن أبو زعبل	القليوبية	موظف سابق	إهمال طبي
48	صالح عايد	40	13 أكتوبر 2025	ليمان المنيا (1)	المنيا	—	إهمال طبي
49	محمد جمعة	—	أكتوبر 2025	سجن وادي النطرون	البحيرة	—	إهمال طبي
50	حمدي محمد	63	31 أكتوبر 2025	ليمان المنيا	المنيا	مزارع	إهمال طبي
51	أحمد محمود	48	8 نوفمبر 2025	سجن 10 ونص	—	أعمال حرة	إهمال طبي
52	أحمد مصطفى "أحمد جزيرة"	35	10 نوفمبر 2025	قسم إمبابة	الجيزة	سائق	تعذيب
53	خالد إبراهيم عبدالسلام	52	4 ديسمبر	ليمان المنيا	المنيا	—	إهمال

	إبراهيم		2025				طبي
54	إبراهيم السيد عبدالله الصباغ	60	6 ديسمبر 2025	سجن جمصة شديد الحراسة	الدقهلية	—	إهمال طبي

مما سبق يتضح أن الإهمال الطبي لم يعد مجرد تقصير إداري، بل وسيلة عقابية تستهدف المحتجزين، وتؤدي إلى وفيات يمكن تفاديها بحد أدنى من الرعاية الصحية.

خامسا: الانتهاكات ضد النساء داخل السجون وخارجها.

_ يؤكد مركز الشهاب أن الوضع الحقوقي للنساء في السياق المصري المعاصر يستوجب وقفة جادة في ظل أرقام مستنده لجهات حقوقية مصرية ودولية تظهر حجم الانتهاكات التي تعرضت لها النساء داخل السجون وخارجها وذلك خلال السنوات الأخيرة ومن بينها التفتيش المهين، التحرش، الحرمان من الرعاية الصحية، سوء المعاملة، منع الزيارات، التهديد المستمر:-

تعداد الانتهاكات ضد النساء وفق جهات الرصد ....

جرى رصد 1195 حالة عنف ضد النساء منها: حبس واعتقال 2800 إمراه، فصل 200 طالبة من الجامعات بسبب التعبير عن الرأى، تحويل 25 إمرأه إلى محاكمات عسكرية جائرة، إدراج 151 إمرأة على قوائم الإرهاب، ومصادرة أموالهن، مقتل 120 إمرأة خلال الاحتجاجات السلمية، تعرض 188 إمرأه للإخفاء القسري، فصل 530 طالبة من دراستهن، وفصل عضوات هيئة تدريس من أعمالهن، مصادرة ممتلكات 100 سيدة، منع 106 سيدة من السفر، وهناك نماذج لنساء محتجزات في ظروف قاسية منهن: شادية حسن – هدى عبد المنعم – مروة عرفة – عائشة الشاطر – أمل أبو زيد – سلسبيل الغرباوي – إيمان عبد الوهاب وغيرها .

_ وتعكس كل هذه الأرقام والحالات حجم الانتهاكات الجسيمة والمتكررة التي تتعرض لها النساء في مصر، سواء داخل السجون أو في المجتمع العام، وتؤكد وجود نمط ممنهج من القمع والتضييق على النساء اللاتي يعبرن عن آرائهن أو يمارسن حقوقهن الأساسية، ويستدعي هذا الواقع وقفات جدية من

الجهات المعنية وصناع القرار والمؤسسات الحقوقية المحلية والدولية لضمان حماية النساء من الانتهاكات، ومساءلة منتهكي حقوقهن، وتطبيق القوانين الوطنية والدولية التي تكفل لهن الحرية، والسلامة، والكرامة الإنسانية.

سادسا : البرلمانيون داخل السجون :-

_ يشكل اعتقال البرلمانيين واستخدام الحبس ضد ممثلي الشعب أحد أبرز صور الانتهاكات الحقوقية والسياسية في نوفمبر 2025، فقد تحول الحبس من وسيلة قانونية إلى أداة لإسكات الأصوات المنتخبة، وتكميم حرية العمل البرلماني، مما يعكس تراجعا خطيرا في احترام استقلال المؤسسات الدستورية وحماية الحقوق الأساسية.

تعداد الانتهاكات ضد البرلمانين في مصر 2025 ...

بلغ عدد البرلمانيين المعتقلين 101 برلمانيا، و توفي 11 برلمانيا داخل الاحتجاز؛ بسبب الإهمال الطبي وسوء المعاملة ، كما صدرت أحكام إعدام بحق 3 برلمانيين.

_ تشير الأرقام الأخيرة إلى مدى خطورة الوضع، حيث يظل البرلمانيون هدفًا للإهمال وسوء المعاملة، بل وصل الأمر إلى فقدان الأرواح وإصدار أحكام الإعدام بحقهم، إن هذه الانتهاكات تمثل تحديا مباشرا لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتستدعي وقوف المجتمع المدني والهيئات الدولية لمراقبة وحماية ممثلي الشعب المنتخبين.

ثامناً / سجون مصر في 2025 تحت وطأة الجمر :-

قد مثّلت عدة سجون بؤرا مركزية لهذه الانتهاكات، أبرزها سجون بدر 3، وادي النطرون (تأهيل 5 – 440)، الوادي الجديد، برج العرب، جمصة شديد الحراسة، أبو زعبل، والعاشر رجال وسيدات.

1: سجن بدر 3 _ العزل الكامل والانهيار الإنساني :-

_ يعد سجن بدر 3 من أخطر السجون التي وردت بشأنها استغاثات خلال عام 2025، حيث شكّلت البلاغات الواردة سلسلة متصلة من التحذيرات حول تدهور الأوضاع الصحية والنفسية للمعتقلين، لاسيما داخل القطاع (2) الذي بات معزولًا تماما عن العالم الخارجي.

2 مارس 2025: ورد تقرير يفيد بتدهور صحي حاد بين كبار المعتقلين، من بينهم الدكتور محمود عزت، الدكتور محمود غزلان، حسن مالك، والدكتور حسن البرنس، نتيجة العزل المستمر منذ أكثر من 11 عاما، ومنع الزيارات، وحرمان العلاج، والحبس داخل زنازين مغلقة بلا شمس أو تهوية، ما تسبب في فقدان السمع، وتدهور وظائف الكلى، وحالات إعياء شديدة.

29 أبريل 2025: شكاوى عن اقتحام الزنازين وإغراقها بالمياه، والاعتداء على السجناء بالضرب، بالتزامن مع إضراب احتجاجي بسبب منع الزيارة.

14 مايو 2025 : استغاثة توثق دخول عدد من المعتقلين في إضراب كلي عن الطعام لليوم التاسع، احتجاجا على الحرمان من التريض والعلاج والزيارة، مع مصادرة الأدوية والمتعلقات.

6 يوليو 2025: توثيق محاولات انتحار داخل القطاع نتيجة الانهيار النفسي وغياب الرعاية الطبية .

9 يوليو 2025: استغاثة تشير إلى حرمان المعتقلين من الزيارة منذ 12 عاما، وتجريدهم من الممتلكات والمصاحف، وتهديد كل من يتضامن مع محاولات الانتحار.

19 يوليو 2025: رسالة بعنوان وصيتي من عنبر الموت للدكتور حسن البرنس، تكشف استمرار التجريد، منع صلاة الجمعة، الحرمان من الطعام والتريض والعلاج، والإذلال اليومي.

22 يوليو 2025: بيان موجه للأمم المتحدة يوثق 12 عاما من العزل ومنع التواصل وإعادة التدوير، ومحاكمات تفتقر لضمانات العدالة.

4 سبتمبر 2025: تقرير شامل يرصد 16 محاولة انتحار، ومنع الدواء، وتجريد الزنازين، وتهديدات مباشرة من ضباط الأمن الوطني.

24 سبتمبر 2025: بيان موسع يحمل الدولة المسؤولية القانونية الكاملة عن سياسة التعذيب والعزل والتجويع المستمرة منذ أكثر من عقد.

2: سجن وادي النطرون (تأهيل 5 – 440) .

سجن وادي النطرون – تأهيل 5 :

4 _ فبراير 2025: استغاثة عاجلة تكشف حرماناً تاما من العلاج ومنع دخول الأدوية، وتقليص الزيارة إلى 15 دقيقة داخل كبائن ضيقة، ومنع الملابس الشتوية والكتب، وإجبار المعتقلين على التريض وهم مكبلون، وإيداعهم في التأديب دون سند قانوني .

سجن وادي النطرون – 440 .

24 مارس 2025: شكوى من عنبر 6 تفيد باعتداء جسدي عنيف شارك فيه ضباط أمن و سجناء جنائيين، ما دفع المعتقلين إلى الإضراب عن الطعام.

سبتمبر 2025 : بلاغ بوفاة سجين رياضي نتيجة الإهمال الطبي، مع استمرار منع التريض وتقليص الزيارات وانتشار الأمراض دون تدخل.

3 : سجن الوادي الجديد – المقبرة البعيدة .

7 يوليو 2025 : تقرير يوثق تعرض المعتقلين لتعذيب وحشي أثناء الترحيل، شمل التجريد من الملابس، الضرب، حلق الشعر، وساعات احتجاز داخل السيارات المصفحة في ظروف غير إنسانية.

29 يوليو 2025 : استغاثة من عنبر 4 توثق إضرابا مفتوحا لعشرات المعتقلين احتجاجا على التغريب العقابي واحتجاز بعضهم احتياطيا لأكثر من خمس سنوات دون محاكمة، مع صعوبات الزيارات.

4: سجن برج العرب – تصعيد عقابي مفتوح.

16 أبريل 2025: استغاثة من الأهالي توثق اقتحام الزنازين، تكبيل وتجريد المعتقلين، وإيداعهم التأديب، مع تفتيش طعام الأهالي بأدوات ملوثة ومنع إدخال العلاج.

18 أبريل 2025 : اقتحام عنبر 23 وتجريد المعتقلين ونقلهم إلى عنبر الدواعي دون مبرر قانوني، مع تجاهل بلاغات النيابة العامة.

5: سجن جمصة شديد الحراسة .

19 مايو 2025 : شكاوى عن بيئة عقابية قاسية تشمل التفتيش اليومي، اكتظاظ عنابر التأديب، انقطاع المياه والكهرباء، وسوء معاملة الأهالي.

19 سبتمبر 2025: شكوى عن ترك الأهالي لساعات تحت الشمس أثناء الزيارة وتكبيلهم، ما دفع بعض المعتقلين لرفض الزيارة تضامنًا مع ذويهم.

6: سجن أبو زعبل .

19 مايو 2025 : شهادات تؤكد انهيار الرعاية الطبية، والحرمان من العلاج، وحملات تفتيش تنتهي بإتلاف المتعلقات وإيداع السجناء بغرف تأديب مظلمة بلا تهوية أو مرافق.

7: سجن العاشر (رجال – سيدات) .

سجن العاشر – رجال :

12 يناير 2025 : استغاثة تفيد دخول المعتقلين في إضراب مفتوح احتجاجا على سوء المعاملة، تقليص الزيارة، منع التريض، واستمرار الحبس الاحتياطي غير القانوني.

سجن العاشر – سيدات :

9 سبتمبر 2025 : استغاثة توثق حبس السجينات السياسيات مع الجنائيات، منع التريض، الحرمان من الاحتياجات الأساسية، واستمرار احتجاز الصحفي أحمد صبري وزوجته أسماء عبد الرحمن، مع ترك طفليهما دون رعاية بعد القبض عليهما..

خلاصة الانتهاكات داخل السجون المصرية 2025 .....

_ توضح الأرقام أن ما يجري داخل السجون المصرية في 2025 ليس مجرد تجاوزات فردية، بل نمط ممنهج يشمل، الإخفاء القسري، التعذيب الجسدي والنفسي، الإهمال الطبي المتعمد، التدوير والاحتجاز المتكرر الحرمان من الحقوق الأساسية، وتعد هذه الانتهاكات مخالفة للدستور المصري، وقانون تنظيم السجون، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وقواعد نيلسون مانديلا.

_ كما تم توثيق حالات منع الزيارات والتواصل لمدة 3 إلى 8 أشهرٍ لبعض السجناء، ورفض تسلّم الدواء، ومنع إدخال الملابس، والتضييق على الاتصالات، مما يعد انتهاكًا مباشرا لحق السجين في التواصل مع أسرته ومحاميه ، إضافة إلى ذلك، أصبح الحبس الانفرادي التعسفي أداة عقاب ضد النشطاء والسياسيين، وفي بعض الحالات استمر لفترات طويلة دون سند قانوني، ما يشكل تعذيبا نفسيا واضحا.

هذه الأرقام، رغم محدوديتها، تمثل جزء فقط مما توثقه المنظمات الحقوقية في ظل صعوبة الوصول الكامل إلى جميع السجون وغياب الشفافية الرسمية.

الحماية القانونية والدستورية والدولية التي تعد رقابية وجزائية ضد هذه الانتهاكات ....

_ تأتي الانتهاكات الموجّهة ضدّ المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضة السياسية مخالفة بصورة صريحة لمواد الدستور المصري وللالتزامات القانونية الوطنية والدولية التي ألزمت الدولة بحمايةَ الحق في الحرية، السلامة البدنية، المشاركة العامة، وعدم التعرض للتعذيب أو الاحتجاز التعسفي أو المنع من التنقل.

وجاء في الدستور المصري ، المواد 54 ، 55 ، 65 ، 73 ، 75 ، 93 والتى نصوا على انه :

ـ أن الحرية الشخصية حق طبيعي، ولا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه إلا بأمر قضائي مسبب، وضمان أن كل من يقبض عليه أو يحبس تكفل له كرامته ولا يجوز تعذيبه أو ترهيبه أو إيذاؤه بدنيا أو معنويا، وضمان حرية الفكر والرأي بأن تكون مكفولة، كما ضمنت حق المواطنين في تنظيم الاجتماعات والتجمعات السلمية مكفول، وحق للمواطنين فى تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية، كما تلتزم الدولة بالاتفاقيات و المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وتصبح لها قوة القانون.

القانون الوطني :-

قانون العقوبات المصري – المادة 126 : يعاقب كل موظف عام يعذّب متهما لحمله على الاعتراف.

قانون تنظيم السجون – المادة 42 : يمنع إيذاء المسجون بدنيا أو معنويا ويكفل له الرعاية الصحية.

قانون الإجراءات الجنائية – المادة 40: لا يجوز القبض على أي شخص إلا في الأحوال التي يحددها القانون.

القانون الدولي:

العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية – المواد (7، 9، 21، 22): تحظر التعذيب، والاعتقال التعسفي، وتضمن حرية التجمع وتأسيس الجمعيات.

الإعلان الأممي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان 1998 و قواعد نيلسون مانديلا: يحظر بشكل مطلق استهداف المدافعين أو تقييد عملهم.

توضح هذه المواد الدستورية والقوانين الوطنية والالتزامات الدولية بجلاء أن الانتهاكات الموجهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضة السياسية تمثل خرقًا صارخًا للحقوق والحريات الأساسية، إن القوانين الدستورية والجنائية، إلى جانب العهد الدولي والإعلانات الأممية، تمنح لكل فرد حماية رقابية وجزائية ضد التعذيب، الاعتقال التعسفي، المنع من التنقل، والتضييق على حرية الرأي والتجمع، وتؤكد على واجب الدولة في ضمان سلامة وحريات المواطنين. إن هذه الأطر القانونية ليست مجرد نصوص

نظرية، بل أدوات ملزمة لضمان محاسبة كل من ينتهك حقوق الإنسان وتوفير بيئة آمنة لممارسة النشاط المدني والسياسي دون خوف أو تهديد.

الفصل الثالث

الانتهاكات ضد النساء

المحور الأول ....

انتهاكات الفضاء الرقمي ضد النساء

_ أصبحت النساء في مصر الفئة الأكثر عرضة للعنف الرقمي، سواء عبر الابتزاز، التشهير، سرقة البيانات، أو الملاحقات عبر مواقع التواصل، وتشير بيانات منظمات حقوقية محلية ودولية إلى ارتفاع ملحوظ في البلاغات خلال السنوات الأخيرة، بالتزامن مع ضعف الاستجابة الأمنية والقانونية، وغياب الحماية التشريعية المتخصصة.

أولًا: ارقام وبيانات موثقة ..

708 حالة عنف رقمي ضد النساء تم رصدها في مصر خلال عام 2024، وفق تقارير منظمات نسوية محلية.

من بينها 230حالة ابتزاز إلكتروني، 190 حالة اختراق حسابات أو سرقة محتوى خاص، 165 حالة تشهير ونشر صور خاصة دون إذن، 123 حالة تهديد جنسي رقمي/ إرسال محتوى جنسي قسريا/تحرش عبر الإنترنت، وتشير البلاغات إلى أن أكثر من 60% من الضحايا دون سن 25 عاما.

_ في 2025 ووفق رصد أولي للنصف الأول من العام، سجل أكثر من 380 بلاغًا بالابتزاز الإلكتروني ضد النساء والفتيات، ارتفاع بنسبة 30% في جرائم التشهير الإلكتروني مقارنة بعام 2023

ثانيا: حالات واقعية وحديثة ....

_ فتاة الشرقية – يناير 2025 تعرضت طالبة (19 عاما) لابتزاز بنشر صور محررة باستخدام الذكاء الاصطناعي، مما تسبب في محاولتها الانتحار قبل إنقاذها، توقفت النيابة عن اتخاذ إجراءات سريعة رغم تقديم الأسرة 3 بلاغات متتالية.

_ فتاة المنوفية – مارس 2025 تعرض حسابها للاختراق وتم استخدام صورها الخاصة لابتزازها ماليا، وبعد رفضها، نشر الجاني الصور على فيسبوك وباعها في مجموعات مغلقة، استغرقت إجراءات ضبط المتهم 68 يوما رغم تحديد هويته مبكرا.

_ ابتزاز طالبة جامعية بالقاهرة – مايو 2025 هددها شاب بنشر صورها على الإنترنت مقابل علاقة قسرية، الفتاة قدّمت بلاغًا، لكن تم استدعاؤها للتحقيق بطريقة مهينة، واتُّهمت بـ المساس بالقيم الأسرية قبل حفظ القضية.

_ معلمة من الغربية– يونيو 2024 انتشر لها مقطع تم تصويره دون علمها، تعرضت بعده لحملة تشهير ضخمة على منصات التواصل، وانتهى الأمر بوقفها عن العمل مؤقتًا بدل معاقبة الجاني، مما يكشف العنف المؤسسي ضد الضحايا.

_حالة طفلة 14 عاما من الإسكندرية – ديسمبر 2024 تعرضت لابتزاز بصور مفبركة، وتعرضت أسرتها للتهديد ، رفضت المدرسة استقبالها أسابيع خوفًا من السمعة، رغم أنها ضحية.

ثالثًا: ملامح الانتهاكات الرقمية في مصر ...

1/ استخدام برامج الذكاء الاصطناعي لتعديل الصور وتشويه سمعة الفتيات..

2/ بطء إجراءات الضبط والتحقيق، ما يشجع الجناة على الإفلات من العقاب.

3 / تحويل بعض الضحايا إلى متهمات باستخدام قانون الجرائم الإلكترونية أو قانون حماية القيم الأسرية.

4 / غياب وحدات متخصصة لحماية النساء رقميا، وعدم تفعيل خطط الدولة لمواجهة الابتزاز الإلكتروني.

_ وفى نهاية الأمر ... يتضح أن الفضاء الرقمي تحول إلى ساحة جديدة للعنف ضد النساء في مصر، مع تصاعد الابتزاز والتشهير وجرائم الخصوصية، مقابل غياب الحماية الأمنية والقانونية. كما تشير الأرقام إلى اتساع حجم الظاهرة في 2025، بما يجعلها واحدة من أخطر أشكال العنف التي تتطلب تدخلًا تشريعيا ومؤسسيا عاجلًا لحماية النساء والفتيات.

المحور الثاني ....

الانتهاكات الجسدية والقتل ضد النساء

_ تُظهر الأرقام الرسمية وغير الرسمية تصاعدًا في العنف الجسدي والقتل ضد النساء في مصر، وهو ما يشكل أحد أشد أشكال الانتهاك لحقوق الإنسان، ووفق تقارير رصد مستقلة، بلغ عدد جرائم العنف ضد النساء والفتيات في 2024 نحو 1195 جريمة، من بينها نحو 363 جريمة قتل، و153 حالة اغتصاب، و182 حالة تحرش جنسي، و100 محاولة قتل، و90 حالة اعتداء جسدي شديد تسببت في كسور أو عاهات.

هذه الأرقام تشير إلى أن العنف الجسدي ضد النساء في مصر مستمر في مستويات مرتفعة، وغالبا ما يكون مصحوبا بإفلات مرتكبيه من العقاب الفعلي، ما يعكس قصورا في حماية الضحايا وتنفيذ التشريعات المانعة للعنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعى، وأبرز حوادث 2025 وفاة لاعبة الجودو دينا علاء بالإسكندرية على يد زوجها، وفاة ربة منزل بعد اعتداء زوجها عليها، قضية إجبار فتاة قاصر على تناول أقراص سامة، مع القبض على خمسة متهمين من أسرتها.

_ وأخيراً ... تعكس الوقائع في مصر خلال عام 2025 أن العنف الجسدي والقتل ضد النساء ليس مجرد حالات فردية، بل جزء من واقع أمني و اجتماعي يتزايد مؤشره بشكل مقلق، ووفق بيانات حقوقية، وثّق مرصد العنف ضد النساء في النصف الأول من 2025م، 156 جريمة قتل ارتكبها غالبا الزوج أو أحد أفراد الأسرة، ضمن إجمالي 495 حالة عنف جسدي وجنسي ضد النساء والفتيات في مصر.

_ وفي شهر نوفمبر 2025 وحده، سجل عداد جرائم قتل النساء والفتيات مجموعة وقائع تؤكد استمرار الظاهرة داخل مصر، مما يعكس هشاشة منظومة الحماية القانونية والاجتماعية .

_ إن استمرار جرائم القتل باسم "العنف الأسري" أو الخلافات الأسرية، مع ضعف آليات الوقاية والتدخل المبكر، يعكس حاجة ماسة إلى إجراءات عاجلة لحماية النساء، وتشريعات أكثر صرامة، وتنفيذ فعال للقانون مع دعم خدمات الدعم والحماية، حتى لا تبقى حياة النساء عرضة للخطر داخل البيوت وخارجها.

المحور الثالث ....

الانتهاكات السياسية ضد النساء

تقع النساء في مصر ضمن سياق الانتهاكات السياسية الواسعة التي تستهدف المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات والصحفيات وحتى الفتيات اللاتي يرغبن في المشاركة في الحياة العامة أو التعبير عن رأيهن، وفي السنوات الماضية، وثقت تقارير حقوقية احتجاز آلاف النساء لأسباب سياسية، بما في ذلك الاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، المحاكمات غير العادلة، والمحاكمات العسكرية أو المختلطة.

و تشير تقديرات مختلفة إلى وجود مئات من السجينات لأسباب سياسية في السجون المصرية، على الرغم من صعوبة الحصول على إحصاءات رسمية دقيقة.

و تُستخدم أدوات القمع نفسها التي تُستهدف بها المعارضة عموما، ضد النساء بصفة خاصة، مثل الاعتقال التعسفي بسبب التعبير عن الرأي، أو صلة قرابة بنشطاء سياسيين، والتقييد الأمني للحريات، مما يقوض بشكل مباشر قدرة النساء على المشاركة السياسية والاجتماعية في المجتمع. عربي21

كما تواجه الناشطات والمؤسسات النسوية رغبات القمع بوسائل مختلفة تشمل المتابعة الأمنية، الترهيب، ومنع حرية التجمع، وهي سيناريوهات تظهر أن الانتهاكات السياسية ضد النساء ليست أقل حدة من تلك التي يتعرض لها الناشطون السياسيون على وجه العموم ويعكس ذلك المواقف والسياسات الحكومية والدور الدولي وانعكاساتها على النساء المعنفات – 2025 .

حصر ببعض السيدات المعتقلات

سجن العاشر من رمضان – تأهيل 4

م	الاسم	رقم القضية	السنة	مكان الاحتجاز
	فاطمة محمد محمد إبراهيم هيكل	2479	2025	تأهيل 4 - نساء العاشر
	سندس محمد محمد إبراهيم هيكل	2479	2025	تأهيل 4 - نساء العاشر
	زينب كرم محمد إبراهيم هيكل	2479	2025	تأهيل 4 - نساء العاشر
	هدى مدحت حسن سالم	2687	2025	تأهيل 4 - نساء العاشر
	ندى مدحت حسن سالم	2687	2025	تأهيل 4 - نساء العاشر
	مها محمد محمد صبحي فرحات	2479	2025	تأهيل 4 - نساء العاشر
	هنا محمد محمد صبحي فرحات	2479	2025	تأهيل 4 - نساء العاشر
	شمس عبد الحميد يوسف محمد حافظ	5000	2025	تأهيل 4 - نساء العاشر
	شيماء عبد الحميد يوسف محمد حافظ	5000	2025	تأهيل 4 - نساء العاشر
	جهاد عبد الهادي ناجح عبد الهادي	1773	2025	تأهيل 4 - نساء العاشر
	مها حمدي أحمد محمود	1603	2025	تأهيل 4 - نساء العاشر
	صابرين مغاورى حسن إسماعيل	1603	2025	تأهيل 4 - نساء العاشر
	نورهان محمد حسن محمود أحمد	3722	2025	تأهيل 4 - نساء العاشر
	منى محمد نظيم سالم	4025	2025	تأهيل 4 - نساء العاشر
	شعائر الله حسام محمد هاشم	4037	2025	تأهيل 4 - نساء العاشر
	سها عمر سليمان مفضل	1386	2025	تأهيل 4 - نساء العاشر
	هناء محمد عبد الرزيق	208	2025	تأهيل 4 - نساء العاشر
	روضة صلاح الدين عبد الحميد يوسف	3865	2025	تأهيل 4 - نساء العاشر
	صفا عبد الحميد يوسف محمد	5000	2025	تأهيل 4 - نساء العاشر
	فاطمة عبده أبو المعاطي الأدهم	4880	2025	تأهيل 4 - نساء العاشر

تأهيل 4 - نساء العاشر	2025	5000	ضي عدلي عبد الحميد مفتاح حسن	
تأهيل 4 - نساء العاشر	2025	5000	هاجر السيد أحمد أبو حامد	
تأهيل 4 - نساء العاشر	2025	1602	ألاء السيد إمام حسن	
تأهيل 4 - نساء العاشر	2025	6181	شيماء خالد أحمد مدبولي	
تأهيل 4 - نساء العاشر	2025	1602	مشيرة رمضان فرغلي علي	
تأهيل 4 - نساء العاشر	2025	1602	إيمان إسماعيل إمبارك أبو بكر	
تأهيل 4 - نساء العاشر	2025	1773	إيمان فتحي عبد المقصود يوسف	
تأهيل 4 - نساء العاشر	2025	1773	ايمان عبد العظيم محمد أبو العلا	
تأهيل 4 - نساء العاشر	2025	4881	هدي محمد السيد عمارة	
تأهيل 4 - نساء العاشر	2025	4880	سوزان محمد سليمان محمود	
تأهيل 4 - نساء العاشر	2025	4285	سميرة سعيد عبد المقصود الابشيهي	
تأهيل 4 - نساء العاشر	2025	5633	رشا إسماعيل محمد إسماعيل	
تأهيل 4 - نساء العاشر	2025	816	ابتهال وجيه محمد شاكر	
تأهيل 4 - نساء العاشر	2025	6044	وعد علي السيد محمود	
تأهيل 4 - نساء العاشر	2025	2479	هند محمد محمد صبحي	
تأهيل 4 - نساء العاشر	2025	1773	فاطمة محمد نوار علي أحمد نوار	
تأهيل 4 - نساء العاشر	2025	3722	هبة خالد عبد العاطي أحمد	
تأهيل 4 - نساء العاشر	2025	4037	رباب محمد فؤاد أبو الفتوح	
تأهيل 4 - نساء العاشر	2025	4037	نورهان محمد رمضان حسن	
تأهيل 4 - نساء العاشر	2025	2079	اميرة عايش سلام عياش	

تأهيل 4 - نساء العاشر	2025	5197	دينا محمد أحمد محمود الدريني	

1/ المواقف والسياسات الحكومية في ضوء الأجندة الدولية ..

وفق تقارير هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية في 2024، تعرضت أكثر من 200 امرأة لانتهاكات مرتبطة بالرأي السياسي أو النشاط الحقوقي.

تصاعدت الملاحقات القانونية للمدافعات عن حقوق النساء، سواء في قضايا العنف الجنسي أو حرية التعبير، مما يعكس تعامل الدولة مع ملف المرأة من منظور أمني أكثر من حقوقي.

السياسات الانتقائية تظهر في تسليط الضوء على نجاحات رمزية للنساء في مواقع قيادية، بينما تُهمل ملفات المعنفات والمعتقلات والمحرومات من حقوقهن، خصوصا من النساء الفقيرات والمهمشات.

2/ دور المنظمات والهيئات الدولية ...

تحاول المنظمات الأممية والدولية دفع مصر نحو الالتزام بالآليات الرقابية الدولية، إلا أن الدولة غالبا ما تعتبر التدخل مساسا بالسيادة، ووفق تقارير الأمم المتحدة نجد أن 70% من شكاوى العنف ضد النساء لا تصل للقضاء، وتمويل مشروعات الحماية لم يتجاوز 1.5% من موازنات برامج المرأة الرسمية لعام 2024، و أن القيود القانونية مثل قانون الجمعيات الأهلية رقم 149 لسنة 2019 حدّت من حرية عمل الجمعيات النسوية المستقلة، كما أنه وفق المنتدى الاقتصادي العالمي 2024، صنّفت مصر في المرتبة 135 من أصل 148 دولة، لتصبح ضمن أسوأ عشر دول عالميا في مؤشر المساواة بين الجنسين.

3/ انعكاسات السياق السياسي على المعنفات – بيانات ورصد ميداني ...

_ تصاعد الانتهاكات ضد المرأة على النحو السياسي:

19 أغسطس 2025: رسالة من والدة المعتقلة مروة عرفة عن حالتها الصحية الحرجة نتيجة الإهمال الطبي.

18 أغسطس 2025: إخلاء سبيل ماهينور المصري بكفالة 50 ألف جنيه بعد اتهامها بنشر أخبار كاذبة.

9 سبتمبر 2025: استغاثة من سجن العاشر من رمضان – سيدات، توضح الحرمان من التريض، منع الأسر من إدخال المستلزمات الأساسية، وخلط السجينات السياسيات مع الجنائيات.

15 سبتمبر 2025: تجديد حبس نورهان السيد أحمد دراز لمدة 45 يوما، بعد اعتقالها من منزلها واختفائها قسريا 12 يوما، مع حرمانها من الأدوية.

6 أكتوبر 2025: إعادة القبض على الصحفية صفاء الكوربيجي واتهامها بعدة تهم، منها الانضمام لجماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة.

10 سبتمبر 2025: تدوير المعتقلة الحقوقية هدى عبد المنعم (63 عاما) على قضيتين جديدتين بعد انتهاء عقوبتها، رغم تدهور حالتها الصحية ، وغيرهن وفق ما سيرد بالجداول البيانية .

_ وفى نهاية الأمر ... تكشف الوقائع الواردة أن الانتهاكات السياسية ضد النساء في مصر ليست حالات فردية، بل نمط مستمر يتضمن الاعتقال التعسفي، الإخفاء القسري، الإهمال الطبي، وتدوير القضايا، مما يقوض حق النساء في الأمان والمشاركة العامة، ورغم الضغوط الدولية، لا تزال الفجوة كبيرة بين التعهدات الرسمية والتطبيق الفعلي، خاصة مع القيود المفروضة على الجمعيات النسوية والعمل الحقوقي. وتؤكد هذه الصورة أن حماية النساء تتطلب إصلاحات حقيقية وإرادة سياسية تضع حقوق المرأة وكرامتها فوق الاعتبارات الأمنية.

الفصل الرابع ...

الانتهاكات ضد الأطفال

المحور الأول ...

التحرش ضد الأطفال .

_ يعد التحرش والاعتداء الجنسي ضد الأطفال من أخطر الانتهاكات التي تتصاعد في مصر خلال السنوات الأخيرة، وتشير البيانات الحقوقية إلى أن معظم الحالات لا يتم الإبلاغ عنها بسبب الخوف، الوصمة الاجتماعية، والضغط الأسري، مما يجعل الأرقام المعلنة أقل بكثير من الواقع.

أولًا: الأرقام والبيانات ...

_ رصد المجلس القومي للأمومة والطفولة تلقّى خط نجدة الطفل خلال عام 2024 أكثر من 11,000 بلاغ عن عنف ضد الأطفال، بينها نسبة كبيرة تتعلق بتحرش واعتداء جنسي.

_ تشير تقديرات منظمات حقوقية مستقلة إلى تسجيل ما بين 1,200 – 1,400 حالة تحرش واعتداء جنسي على الأطفال سنويا في مصر، 78 %من حالات الاعتداء يكون الجاني فيها من المقربين (جار–مدرس–أحد أفراد الأسرة ، كما تعتبر الفتيات أكثر عرضة للاعتداءات بنسبة تصل إلى 65%، لكن حالات الإعتداء على الأولاد ترتفع في الفئة العمرية 6–12 سنة، علماً أن نسبة الإبلاغ لا تتجاوز 15% فقط من إجمالي الوقائع المتوقعة.

ثانيا: وقائع حية ...

_ حضانة بمنطقة الهرم – فبراير 2025 تم اتهام مشرف حضانة بالتحرش بطفلتين 4 و5 سنوات، تم ضبط المتهم بعد بلاغ الأم، والكشف الطبي أكد وجود علامات إيذاء .

_ قضية طفل الإسكندرية – مايو 2024 تعرض طفل (7 سنوات) لتحرش متكرر من صاحب بقالة، الأسرة خافت من الفضيحة ولم تبلغ إلا بعد تداول فيديو من كاميرا مراقبة.

_ حادثة مدرسة خاصة بالقاهرة الجديدة – يناير 2025 تم اتهام عامل مدرسية بمحاولة الاعتداء على طفل 6 سنوات داخل حمام المدرسة، المدرسة حاولت احتواء الأزمة وتهريب العامل قبل تدخل النيابة.

_ طفلة الشرقية – أكتوبر 2024 تم اعتداء جنسي كامل على طفلة12 سنة من قبل قريب للأسرة، وتم تهديدها بالقتل، وأُحيل المتهم للجنايات بعد ضغط مجتمعي وحملة على السوشيال ميديا.

_ وفي أواخر عام 2025 ، هزّت سلسلة من حوادث التحرش والاعتداء الجنسي على الأطفال داخل مدارس دولية في مصر الرأي العام، وكشفت عن ثغرات خطيرة في منظومة حماية الأطفال داخل المؤسسات التعليمية الخاصة، لا سيما تلك التي يفترض أنها الأكثر حرصا على سلامة طلابها.

_ في مدرسة دولية بمدينة العبور بمحافظة القاهرة، أفادت التحقيقات بأن ما لا يقل عن ستة طلاب في مرحلة رياض الأطفال أعمارهم حوالي 5 سنوات تعرضوا لـ تحرش وهتك عرض جسدي داخل حرم المدرسة على يد عدد من العاملين، بينهم عمال نظافة وكهربائي وفرد أمن، بعد استدراج الأطفال إلى مناطق معزولة داخل المدرسة بعيدا عن أعين المشرفين، الواقعة أثارت غضبا واسعا على منصات التواصل واعتبرت من بين الأكثر فظاعة في السنوات الأخيرة؛ وكانت البداية حين بادر أحد الأطفال بالكشف عن ما تعرض له أمام أسرته بعد أن لاحظوا تغييراً في سلوكياته.

- قضية أخرى بارزة تم توثيقها في مدرسة الإسكندرية الدولية للغات، حيث اتُّهم عامل يعمل بالحديقة بالتعدي والتحرش الجنسي بـ أربعة أطفال من مرحلة رياض الأطفال، بينهم ثلاث فتيات وولد، وقد أوقفت إدارة المدرسة العامل المتهم من وظيفته لحين انتهاء التحقيقات، بالتعاون مع الجهات القضائية. أهل مصر

_ وردًا على هذه الوقائع، اتخذت وزارة التربية والتعليم المصرية إجراءات استثنائية، منها وضع مدرسة سيدز الدولية تحت الإشراف المالي والإداري الكامل للوزارة، وإحالة المسؤولين عن التقصير أو التغطية على التحقيقات إلى الجهات القانونية المختصة.

_ وختاماً... إن استعراض هذه الوقائع المتكررة من التحرش والاعتداء الجنسي ضد الأطفال، سواء داخل البيوت أو الشوارع أو حتى داخل المؤسسات التعليمية والدولية التي يفترض أنها الأكثر أماناً، يكشف بوضوح أن مصر تواجه أزمة صامتة تتجاوز حدود الجريمة الفردية إلى خلل عميق في منظومة الحماية والرصد والمحاسبة.

تؤكد هذه الحوادث أن الطفل ما زال الحلقة الأضعف في المجتمع، وأن غياب سياسات وقائية فعالة، وضعف آليات الإبلاغ، وتردد الأسر في اتخاذ الإجراءات القانونية، كلها عوامل تساهم في استمرار الانتهاكات واتساعها.

ورغم التدخلات الرسمية الأخيرة، إلا أن حجم الوقائع واتساع نطاقها يشير إلى ضرورة إصلاح شامل يبدأ من تشديد الفحص الأمني للعاملين بالمؤسسات التعليمية، ورفع الوعي الأسري، وتفعيل منظومة حماية الطفل، وصولًا إلى ملاحقات قضائية صارمة لا تسمح بإفلات أي معتدٍ من العقاب، مهما كان موقعه أو صفته.

إن حماية الأطفال ليست خيارًا اجتماعيًا، بل التزام قانوني وأخلاقي على الدولة والمجتمع، وأي تهاون فيه يعني السماح بإعادة إنتاج نفس المآسي، وترك جيل كامل فريسة للصدمة والصمت والخوف

المحور الثاني ...

ظاهرة أطفال الشوارع .

_ تعتبر ظاهرة أطفال الشوارع واحدة من أخطر التحديات الاجتماعية والحقوقية في مصر، ورغم البرامج الحكومية، ما زالت الأعداد في تزايد نتيجة الفقر، التفكك الأسري، والعنف داخل الأسر.

أولًا: ارقام وتقديرات ..

لا توجد إحصاءات حكومية رسمية دقيقة، لكن ، تشير تقديرات منظمات المجتمع المدني إلى وجود ما بين 1.2 إلى 1.5 مليون طفل شارع في مصر أرقام 2024 _ 2025

60% منهم ذكور بين 10–16 سنة

35% تعرضوا لعنف جنسي أو استغلال مقابل الطعام أو الحماية.

45 % يتعرضون لتعاطي مواد مخدرة خفيفة مثل الكُلة واللاصق.

70% بلا أوراق ثبوتية ، ما يمنعهم من التعليم والعلاج.

ثانيا: نماذج لوقائع الرصد الميداني ...

_ حملات أمنية متفرقة – 2025/2024 ، عدة تقارير أشارت إلى أن بعض حملات تنظيف الشوارع تركز على احتجاز أطفال الشوارع بدون إجراءات قانونية، واحتجازهم في مؤسسات تأهيل دون رقابة فعلية.

_ استغلال أطفال في التسول المنظّم – 2025 توثيق شبكات تستغل الأطفال في التسول على الطرق السريعة في القاهرة والجيزة ، مقابل حصولهم على 10% فقط من المبالغ.

_ أطفال يعملون في جمع القمامة – 2024 رصد حوالى 50 ألف طفل يعملون في جمع وفرز القمامة بالقاهرة الكبرى، في ظروف صحية خطرة.

_ أطفال بلا مأوى في محطات المترو – رصد 2025 تزايد أعداد الأطفال الذين يبيتون بالمحطات مع تسجيل عدة حالات تحرش واغتصاب ضدهم.

ثالثًا: أسباب تفاقم الظاهرة ...

_ الفقر المدقع وارتفاع معدلات البطالة، التفكك الأسري والعنف المنزلي، غياب برامج حماية فعالة، نقص وتدهور جودة مؤسسات الرعاية الاجتماعية الحكومية، ضعف التنسيق بين الداخلية، التضامن، وجهاز حماية الطفولة.

_ وختاما ... إن ما سبق عرضه من وقائع وانتهاكات بحق الأطفال سواء داخل المؤسسات التعليمية أو في البيوت أو في الشوارع يعكس واقعا بالغ الخطورة تُهمش فيه حقوق الطفل الأساسية، ويتراجع فيه دور الدولة والمجتمع أمام واحدة من أخطر الأزمات الحقوقية في مصر، فالتحرش والاعتداء الجنسي من جهة، وتفاقم ظاهرة أطفال الشوارع من جهة أخرى، ليسا مجرد أحداث فردية، بل مظاهر متشابكة لغياب منظومة حماية فعالة، ولتآكل شبكات الأمان الاجتماعي، واتساع دائرة الفقر والعنف الأسري، وضعف الرقابة على المؤسسات التعليمية والخدمية.

_ وتؤكد المؤشرات والأرقام أن الأطفال في مصر يأتون في مقدمة الفئات الأكثر هشاشة وتعرضًا للاستغلال، سواء بسبب الإهمال المؤسسي، أو الثغرات القانونية، أو غياب آليات الإبلاغ والحماية، أو عدم جدية الملاحقات القضائية في بعض القضايا. كما تكشف ظاهرة أطفال الشوارع عن فجوة واسعة بين حجم المشكلة والبرامج الحكومية القائمة، إذ ما زالت الحلول الحالية قصيرة المدى، تفتقر إلى الرؤية والإصلاح البنيوي.

_ إن مواجهة هذه الانتهاكات تتطلب رؤية شاملة تُعيد الاعتبار لحقوق الطفل كأولوية وطنية، من خلال، تعزيز منظومة الحماية القانونية والرقابية، تحسين قدرات المؤسسات التعليمية والرعائية، ضمان آليات سريعة وآمنة للإبلاغ، وضع سياسات اجتماعية واقتصادية تمنع دفع الأطفال إلى الشارع أو إلى دائرة العنف والاستغلال.

الفصل الخامس

القراءة العامة لمشهد الانتهاكات خلال العام

_ يأتي هذا الفصل لتقديم رؤية شاملة وتحليلية للانتهاكات التي رصدها التقرير خلال عام 2025، مع الاستناد إلى منهجية الرصد والتوثيق الدقيقة، وأهداف التقرير في توثيق الانتهاكات، كشف الثغرات القانونية والمؤسسية، ودعم حماية الحقوق والحريات الأساسية.

المحور الأول...

الاتجاهات العامة – تصاعد / تراجع

_ تشير البيانات إلى تصاعد عام في الانتهاكات خلال عام 2025، سواء ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، أو حرية التعبير، أو المتظاهرين، وأيضًا داخل السجون، مع استمرار أنماط قمعية منهجية.

_ مدافعو حقوق الإنسان والمعارضة السياسي: شهدت الفترة تصاعدًا ملحوظًا في الاعتقالات التعسفية، الحبس الاحتياطي المطول، التضييق الإداري والأمني على المؤسسات المستقلة، والتشهير الإعلامي.

حرية الرأي والتعبير: ارتفعت الانتهاكات الرقمية، وتشمل المضايقات القضائية، اعتقالات الصحفيين، واستهداف صانعي المحتوى عبر القوانين الفضفاضة مثل قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

المتظاهرون والتجمعات السلمية: استمر استخدام القوة المفرطة، التفريق الأمني، وتقييد التجمعات عبر القوانين التنفيذية، مع ارتفاع عدد المعتقلين السياسيين والمحتجزين على ذمة التهم المنسوبة للأمن القومي.

السجون وأماكن الاحتجاز: تصاعد الإهمال الطبي، التعذيب الجسدي والنفسي، الإخفاء القسري، وجريمة التدوير، مع تسجيل وفيات متعددة نتيجة الإهمال الطبي، مما يعكس نمطًا ممنهجا للانتهاكات.

النساء والفتيات: ارتفاع ملحوظ في العنف الرقمي، الجسدي، السياسي، والتحرش، سواء داخل السجون أو المجتمع العام، بما يعكس هشاشة منظومة الحماية القانونية والاجتماعية.

المحور الثاني...

الفئات الأكثر تضررًا

_ استنادًا إلى رصد مركز الشهاب ومصادر حقوقية أخرى، تبرز الفئات التالية كأكثر تضررًا خلال عام 2025:

_ المدافعون عن حقوق الإنسان والمعارضون السياسيون، الصحفيون وصانعو المحتوى الرقمي، استهداف متزايد على خلفية التعبير عن الرأي، وتشمل الملاحقات القضائية والمضايقات الرقمية، المتظاهرون، مواجهة القيود الأمنية والقانونية، بما في ذلك الاعتقال الميداني، التفريق بالعنف، واستخدام قوانين التجمهر لتقييد حرية التجمع.

_ المحتجزون داخل السجون: تضرروا من الإخفاء القسري، التعذيب، الإهمال الطبي، وجريمة التدوير، مع تسجيل حالات وفاة واضحة نتيجة الإهمال الطبي.

_ النساء والفتيات: تأثير مضاعف نتيجة العنف الرقمي، الجسدي، السياسي، والتحرش، مع ضعف آليات الحماية داخل وخارج السجون.

_ البرلمانيون: تعرضوا للاعتقال وسوء المعاملة داخل الاحتجاز، مما يعكس استهدافًا مباشرًا لممثلي الشعب ويقوض استقلال المؤسسات الدستورية.

المحور الثالث ....

الدلالات السياسية والحقوقية

سياسية:

_ تعكس الانتهاكات تصاعداً في استخدام أدوات الدولة للسيطرة على المجال العام، كالقمع الأمني والقضائي ضد المعارضة والناشطين، وهو ما يؤدي إلى تقييد المشاركة السياسية والمجتمعية.

_ جريمة التدوير والإعدام التعسفي تشير إلى استدامة سياسات العقاب السياسي، بهدف إسكات الأصوات المستقلة ومنع أي نشاط احتجاجي.

حقوقية:

_ الانتهاكات مخالفة صريحة للدستور المصري (المواد 54، 55، 65، 73، 75، 93)، وللقوانين الوطنية مثل قانون العقوبات، قانون تنظيم السجون، وقانون الإجراءات الجنائية، فضلاً عن الالتزامات الدولية كالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وإعلانات الأمم المتحدة بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

_ استمرار الإهمال الطبي داخل السجون والاعتقالات التعسفية والتضييق على النساء والفضاء الرقمي يعكس فجوات مؤسسية وتشريعية واضحة، ما يستدعي تعزيز المراقبة والمساءلة القانونية.

أبعاد اجتماعية وإنسانية:

_ تأثير الانتهاكات يمتد إلى تدمير النسيج الاجتماعي وإضعاف الثقة بالمؤسسات، وزيادة الخوف والرقابة الذاتية بين الأفراد والمجموعات الأكثر عرضة للخطر.

ا_ العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك في الفضاء الرقمي، يعكس هشاشة آليات الحماية وغياب التدابير الوقائية، مما يستدعي استجابة عاجلة تشريعية ومؤسسية.

الفصل السادس

توصيات عامة لتعزيز حقوق الإنسان وحماية الحريات الأساسية

أولًا: تعزيز الحماية القانونية والمؤسسية :-

تفعيل التشريعات الوطنية: ضرورة مراجعة وتطبيق قوانين حماية حقوق الإنسان والحرية الشخصية بما يتوافق مع الدستور المصري والاتفاقيات الدولية، وضمان معاقبة كل من ينتهك حقوق الأفراد.

تطوير الإطار القضائي: إنشاء وحدات قضائية متخصصة لمتابعة الانتهاكات ضد المتظاهرين والمدافعين عن الحقوق والنساء، لتسريع التحقيقات وحماية الضحايا.

الرقابة المستقلة: دعم وجود هيئات رقابية مستقلة لمراقبة السجون وأماكن الاحتجاز، بما يضمن شفافية الإجراءات والحد من التعذيب والإهمال الطبي والإخفاء القسري.

ثانيا: حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضة :-

_ وضع آليات حماية قانونية واضحة للمدافعين عن الحقوق والصحفيين، تشمل منع الاعتقال التعسفي أو المضايقات القضائية.

_ إنشاء خطوط طوارئ وتقارير دورية دولية لرصد أي اعتقالات أو تهديدات للمدافعين، مع تقديم الدعم القانوني الفوري.

_ تفعيل التعليم والتوعية بحقوق المدافعين ضمن المجتمع المدني لتعزيز قدرتهم على مواجهة القمع القانوني والأمني.

ثالثًا: حماية حرية الرأي والتعبير :-

_ مراجعة قوانين الجرائم الإلكترونية والتجريم المرتبط بالقيم الأسرية لتجنب استخدامها لقمع التعبير الرقمي الحر.

_ تعزيز قدرات المؤسسات القضائية على الفصل في القضايا بسرعة وشفافية، وتوفير حماية للصحفيين وصانعي المحتوى الرقمي.

_ دعم حملات توعية عامة بحقوق التعبير الرقمي واستخدام منصات آمنة للإبلاغ عن الانتهاكات.

رابعا: حماية المتظاهرين والتجمعات السلمية

_ تعديل أو مراجعة قوانين تنظيم الاجتماعات العامة والتظاهر لتكون أكثر وضوحا وتتماشى مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.

_ تدريب القوات الأمنية على إدارة التجمعات السلمية دون استخدام القوة المفرطة، وضمان محاسبة من ينتهك ذلك.

_ توفير آليات قانونية و اضحة لتقديم شكاوى ضد الاعتقالات التعسفية أو التفريق القسري للتجمعات.

خامسا: إصلاح أوضاع السجون وأماكن الاحتجاز :-

_ تحسين الظروف الصحية والطبية داخل السجون، بما يشمل علاج الأمراض المزمنة وتوفير الرعاية الطارئة، والحد من الوفيات الناتجة عن الإهمال الطبي.

_ وضع آليات لمراقبة حالات الإخفاء القسري وجريمة التدوير، مع توفير حماية قانونية للمحتجزين وضمان الإفراج الفوري عند صدور أحكام الإخلاء.

_ توفير برامج تدريبية وتأهيلية للسجون لضمان احترام حقوق الإنسان ومعايير المعاملة الإنسانية.

سادسا: حماية النساء والفتيات :-

_ سن قوانين متخصصة لمكافحة العنف الجسدي والرقمي والسياسي ضد النساء، مع فرض عقوبات رادعة على المعتدين.

_ إنشاء وحدات حماية رقمية وقانونية للنساء لمتابعة قضايا الابتزاز والتشهير الإلكتروني والتدخل السريع لحمايتهن.

_ دعم مراكز استشارات قانونية واجتماعية للنساء والفتيات، لضمان تقديم الحماية النفسية والقانونية للضحايا.

_ منع التمييز في التعليم والعمل وممارسة الحقوق العامة، ومراقبة تطبيق القرارات القانونية الخاصة بالنساء في السجون وخارجها.

سابعا: تعزيز الشفافية والمساءلة :-

_ نشر تقارير دورية عن الانتهاكات بشكل علني مع بيانات دقيقة ومحدثة، لضمان الرصد المجتمعي والدولي.

_ إشراك منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في مراقبة تطبيق القوانين، مع حماية المصادر والمبلغين عن الانتهاكات.

_ تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لتقديم الخبرات والدعم الفني في مجالات التدريب والرقابة.

ثامناً: التوعية والتثقيف الحقوقي :-

_ إطلاق برامج توعية عامة حول حقوق الإنسان، حرية التعبير، وحقوق النساء والأطفال، بما يرفع وعي المجتمع ويحد من الانتهاكات.

_ إدراج مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج التعليمية لتنشئة جيل واع بحقوقه وواجباته.

_ تحفيز الإعلام على التغطية الموضوعية للانتهاكات وتسليط الضوء على قصص الضحايا لتفعيل الضغط المجتمعي والسياسي.

الفصل السابع

المـــــلاحق

قائمة المصادر.

أولًا: المصادر الدولية :-

1/ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (Universal Declaration of Human Rights) – الأمم المتحدة، 1948 .

2/ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) – الأمم المتحدة، 1966.

3/ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) – الأمم المتحدة ، 1966 .

4/ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) – الأمم المتحدة، 1979 .

5/ اتفاقية حقوق الطفل (CRC) – الأمم المتحدة، 1989 .

6/ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية (CAT) – الأمم المتحدة، 1984 .

7/ تقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) – دورية .

8/ تقارير ومؤشرات منظمة العفو الدولية (Amnesty International) – سنوية .

9/ تقارير هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch) – سنوية .

10/ المؤشرات العالمية للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان (World Justice Project) .

ثانيا: المصادر الوطنية المصرية :-

1/ الدستور المصري 2014 – نصوص المواد المتعلقة بحقوق الإنسان، حرية التعبير، حقوق المرأة والطفل، والمعاملة الإنسانية داخل السجون.

2/ قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937 – بما يشمل الجرائم ضد الحياة والأمن الشخصي والتحرش والعنف.

3/ قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم 150 لسنة 1950 – تنظيم التحقيقات والمحاكمات وحقوق المحتجزين.

4/ قانون تنظيم السجون والإيداع رقم 396 لسنة 1956 – الأحكام المتعلقة بالمعاملة داخل السجون والرعاية الصحية للمحتجزين.

5/ القانون رقم 126 لسنة 2008 بشأن حماية الطفل – الجرائم ضد الأطفال وحقوقهم.

6/ القانون رقم 10 لسنة 2011 بشأن مكافحة العنف ضد المرأة – الأحكام الخاصة بمكافحة التحرش والعنف الأسري.

7/ تقارير المجلس القومي لحقوق الإنسان – دورية، تشمل الرصد السنوي للانتهاكات داخل السجون والمجتمع.

8/ تقارير وزارة الداخلية والنيابة العامة (بيانات رسمية) – إحصائيات عن السجون والجرائم.

9/ المجلس القومي لحقوق الإنسان – تقارير دورية عن الانتهاكات داخل السجون والمجتمع المدني.

10/ المجلس القومي للمرأة والطفل – تقارير وإحصاءات رسمية حول العنف ضد النساء والأطفال، والسياسات الوطنية للحماية.

11/ تقارير منظمات المجتمع المدني المحلية مثل:

مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب .

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (EIPR).

الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان .

مركز الشهاب لحقوق الإنسان – لجنة الرصد والشكاوى .